



كلية الحقوق  
جامعة المنصورة

الآثار التوظيفية للاستثمار الأجنبي  
المباشر في مصر في ظل الأزمة الاقتصادية  
العالمية

بحث مقدم من  
سارة محمد محمود عبد الفتاح

تحت إشراف  
أ.د / السيد أحمد عبد الخالق

## مقدمة

منذ أن بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ و قد اتخذت بعداً عالمي التأثير على اقتصادات جميع الدول، فقد بدأت الأزمة في الانتشار من الولايات المتحدة الامريكه انتقالاً إلى الدول الأوروبية ثم بدأت في الانتشار إلى جميع الأسواق العالمية.

و حيث إن هبوط الأداء الاقتصادي العالمي كان لا بد له أن يؤثر على الاقتصاد المصري من خلال العديد من المجالات، فقد كان من أهم هذه المجالات تأثراً قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر و تدفقه إلى الاقتصاد المصري.

فقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية تأثيراً سلبياً على الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر -كغيرها من العديد من الدول- و ذلك يرجع إلى الإحساس المتزايد بعدم الثقة في أداء الاقتصاد الكلي للبلاد و الناتج عن حدوث الأزمة الاقتصادية و تواجدها و ذلك وفقاً للبيانات العالمية التي تشير إلى أن التأثير السلبى للأزمة الاقتصادية على مجال الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل كبير. حيث أن معدل تدفق هذه الاستثمارات عالمياً قد ارتفع بنسبة ٣٠% عام ٢٠٠٧ ثم بدأ في الانخفاض في عام ٢٠٠٨ وفقاً لتقارير (UNCTAD) و التي توقعته في عام ٢٠٠٧ أن يكون معدل التدفق في

الاستثمارات الأجنبية المباشرة أقل بنحو ١٠% من العام السابق له<sup>(١)</sup>، إلا أن ما حدث في الواقع هو أن تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بنسبة ١٤% في عام ٢٠٠٨. (١)

في هذا البحث أود أن ألقى الضوء على الآثار المتوقعة لانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر على الوظائف المتاحة من خلال هذا النوع من الاستثمارات، و لما كانت الآثار الأكثر خطورة لهذا الانخفاض تقع على كاهل العنصر البشري و المتمثل في العمالة الموجودة في البلد حيث أنها أكثر العوامل تأثراً بعدم استقرار حركة الاستثمارات، و لما كانت القدرة التشغيلية أو التوظيفية لأي دولة تعتمد على مقدار ما هو متاح من فرص عمل فيها، بحيث تزيد فرص العمل بزيادة المشروعات الموجودة في الاقتصاد المحلي و تقل بنقص هذه المشروعات، لذا أرى من المناسب أن نخصص هذا البحث لدراسة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على القدرة التشغيلية الناتجة عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، على أن نمهد لذلك بعرض لخلفيات مشكلة البطالة الموجودة في مصر.

و نعرض لذلك في قسمين على النحو التالي:

أولاً: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و مشكلة البطالة في مصر

قبل الأزمة.

---

(<sup>١</sup>) Nada Massoud, "impact of a crisis – induced FDI drop on the growth in Egypt", working paper no.10, information and decision support center, 2010.

ثانياً : مشكلة البطالة في مصر بعد وقوع الأزمة.

### أولاً: سياسات الاستثمار و مشكلة البطالة في مصر قبل الأزمة:

على الرغم من أن الاقتصاد المصري قد شهد تفاقماً كمياً و نوعياً لمشكلة البطالة منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي إلا أن جذور هذه المشكلة ترجع إلى عهد بعيد نسبياً، و عليه فقد يكون من المفيد أن نستهل هذا الجزء باستعراض سريع لجذور تلك المشكلة منذ ستينيات القرن العشرين على ثلاث مراحل كما يلي:

**المرحلة الأولى:** وهى التي تشمل فترة الستينات - و التي عرفت مجازاً بمرحلة التوظيف الكامل- حيث لم تتعد البطالة السافرة النسبة من ٢% إلى ٣% و يمكن تفسير انخفاض معدل البطالة في ذلك الوقت بالاستثمارات الحكومية الضخمة في البنية الأساسية و الزراعة و صناعات الإحلال محل الواردات، و بالدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي حيث كانت الدولة هي اللاعب الاقتصادي الرئيسي و المسئول الأول عن التشغيل من خلال سياسة تعيين الخريجين<sup>(١)</sup>.

---

(١) د/ سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل ٦٨، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص٥، مايو ٢٠٠٢.

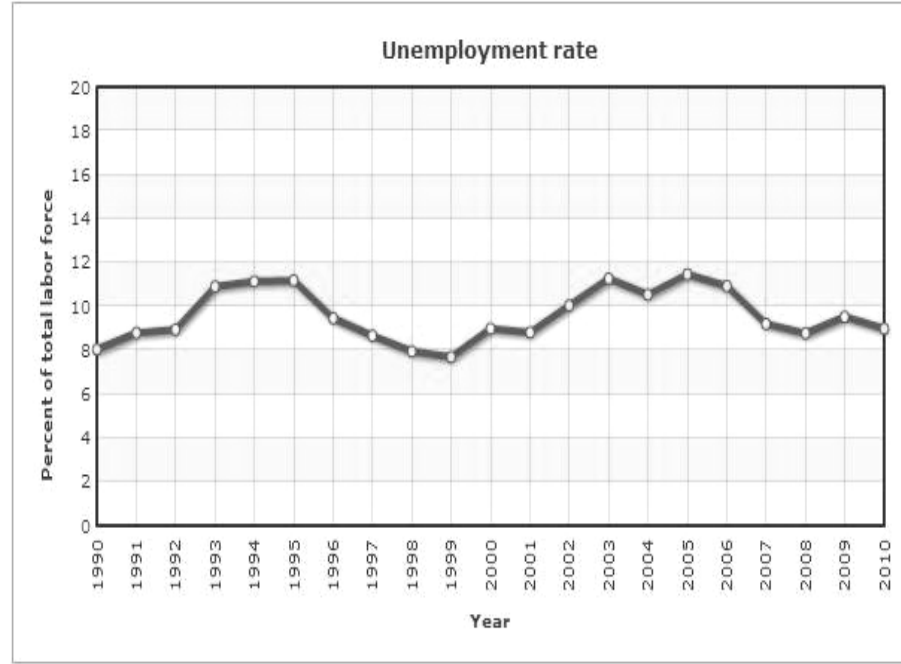
**المرحلة الثانية:** و التي بدأت منذ منتصف السبعينات و استمرت حتى منتصف الثمانينات. في هذه المرحلة بدأت مشكلة البطالة السافرة في الظهور و إن كانت بمعدلات متواضعة و غير مثيرة للقلق.

و يمكن تفسير ظهور تلك المشكلة بأن الآليات التقليدية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من قوة العمل -القطاع الزراعي و التشغيل الحكومي- كانت قد اقتربت من حالة التشبع، بينما يمكن إرجاع تواضع معدلات البطالة إلى ارتفاع معدلات النمو نتيجة لإتباع سياسة الانفتاح، و تزايد تدفقات الموارد الأجنبية في تلك الفترة، و تنامي القطاع غير الرسمي، و أخيراً إلى تزايد الطلب على العملة المصرية في دول الخليج على أثر ارتفاع أسعار النفط في هذه الدول.

**المرحلة الثالثة:** بالنسبة لهذه المرحلة فقد بدأت منذ منتصف الثمانينات و مازالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور. و خلال هذه الفترة بدأت مشكلة البطالة في التزايد بشكل تدريجي، و ازدادت وطأتها مع الوقت حتى بلغت مستويات مرتفعة في أواخر التسعينات و ترتب على ذلك أن احتلت هذه المشكلة مكان الصدارة في الأجندة الحكومية و إن كانت البيانات الرسمية لا تعكس هذه الحقيقة<sup>(1)</sup>. يوضح الرسم البياني التالي معدل البطالة في مصر منذ عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠م.

---

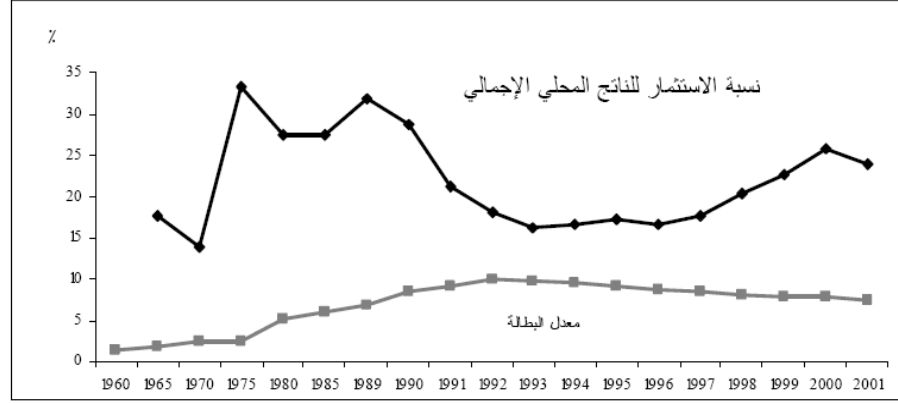
(<sup>1</sup>) Ragu Assad, " The employment crisis Egypt Current trends and future prospects", in K.P feifered, research in Middle East economics, Greenwich, conn: JAI press, Vol. 2, 1997.



**Source:** International Monetary Fund - 2011 World Economic Outlook

بشكل عام يمكن التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار و البطالة في مصر بالرجوع إلى الشكل (١) و الذي يوضح تطور هذين المتغيرين خلال الأربعين سنة الماضية، حيث يمكن القول بوجود علاقة عكسية مابين مستويات الاستثمار من ناحية و معدلات البطالة من ناحية أخرى. و إن كانت طبيعة تلك العلاقة العكسية في مصر لا تتسم بالوضوح الكافي و لعل ذلك يرجع إلى بعض الأسباب التي يعرفها كل ملم بظروف الاقتصاد المصري و من أهمها: عدم دقة البيانات، سياسات التشغيل التي طبقتها

الحكومة، اتساع نطاق القطاع غير الرسمي، و أخيراً طبيعياً نمط الاستثمار السائد في مصر<sup>(١)</sup>.



Source: Central Bank of Egypt, Economic Review, several issues.

#### شكل (١): نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٠-٢٠٠١.

يلاحظ أن ظاهرة البطالة - كما يكشف عنها الواقع الملموس - تفوق المعدلات الرسمية المعلنة و الموضحة بالشكل رقم (١). فهناك العديد من المشاهدات تدفعنا إلى الاعتقاد بأن الأرقام المعلنة عن معدلات البطالة - و التي تتراوح في المتوسط ما بين ٨% إلى ٩% وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبيئة العامة و الإحصاء في عام ٢٠٠١ - تميل إلى عدم الدقة.<sup>(٢)</sup>

(١) د/ سميحة فوزي، المرجع السابق.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي لعام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢.

## و من أهم هذه المشاهدات:

- ١- أن بعض الدراسات التطبيقية قدرت معدلات البطالة في مصر بنحو ١٥% إلى ١٧% في عام ١٩٩٨<sup>(١)</sup>.
- ٢- أن رصيد البطالة المتراكم قد تزايد من ١,٤ مليون عاطل في أوائل التسعينات ليتراوح ما بين ١,٥ مليون إلى ٢ مليون عاطل عام ٢٠٠٠ (مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار عام ٢٠٠٠).
- ٣- أن عدد الداخلين الجدد سنوياً إلى سوق العمل قد ارتفع من ٦٠٠ ألف فرد عام ١٩٩٢-١٩٩٣ ليصل إلى ٩٠٠ ألف فرد عام ٢٠٠٠ (مركز دعم و اتخاذ القرار عام ٢٠٠٠).
- ٤- أن نحو ٤,٤ مليون مواطن قد تكالبوا على التقديم في برامج التشغيل التي أعلنت عنها الحكومة في عام ٢٠٠١ .
- ٥- أن الاقتصاد بدأ يعرف مصادر جديدة للبطالة مثل البطالة الناشئة عن عملية التحول الاقتصادي التي شهدتها مصر خلال التسعينات، و كذلك البطالة الدورية و التي عرفها الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٩٧ مع بداية أزمة الركود التي بدأت بوادرها حينئذ و تزايدت حدتها بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ . و في دراسة صادرة عن البنك الدولي عام ٢٠٠١ تم

---

(<sup>١</sup>) Nader Fergany, "an assessment of the unemployment situation in Egypt", Al Mishkat center for research and training research, notes. No. 13,1999.



تقدير البطالة الدورية نتيجة لتأثر قطاع السياحة بأحداث ١١ سبتمبر بنحو ٣٨٧ ألف عاطل عن العمل<sup>(١)</sup>.

و مع التسليم بأنه من الصعب الربط بين معدل الاستثمار و معدل البطالة دون الأخذ في الاعتبار حقيقة وجود مجموعة من العوامل التي تؤثر على طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين و منها على سبيل المثال: نمط توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة و درجة الكثافة الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج، فضلاً عن وجود فترة زمنية ما بين اتخاذ القرار الاستثماري و بين تأثيره الفعلي على خلق فرص عمل. إلا أنه مع ذلك يمكن القول بأن تدهور مستويات الاستثمار في مصر في المتوسط مقارنة ببعض الدول النامية في التسعينات و اتجاهها إلى التراجع في السنوات الأخيرة يعد مسؤولاً ولو جزئياً عن تزايد حدة البطالة كما يكشف عنها الواقع الفعلي في مصر و ليست البيانات الرسمية.<sup>(٢)</sup>

و يتضح من تحليل نمط الاستثمار السائد في مصر أن هذا النمط قد ساهم هو الآخر في الحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب أعداد متزايدة من المشتغلين، حيث أن التوزيع القطاعي للاستثمارات لا يتسق مع قدرة القطاعات الاقتصادية على توليد فرص للعمل.

---

<sup>(١)</sup>World Bank, World Bank indicators, 2001

<sup>(٢)</sup> Samiha Fawzy, "The Business Environment in Egypt" The Egyptian center for economic studies, Working paper No. 34, 1998.

فمن ناحية، هناك اتجاه لتركيز الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة أو التي تتخفف فيها مرونة التشغيل للنتائج مثل قطاع الصناعة و التعدين و قطاع الخدمات الاجتماعية.

و من ناحية أخرى، يلاحظ أن الأنشطة التي تتميز بارتفاع مرونة التشغيل للنتائج مثل قطاعات التشييد و التجارة و المال و التأمين و قطاع النقل و المواصلات تتسم بمحدودية نصيبها من الاستثمار الإجمالي<sup>(١)</sup>.

كما يلاحظ أن هناك اتجاهاً عاماً لتزايد استخدام الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال، و لعل خير دليل على ذلك ارتفاع متوسط تكلفة خلق فرص عمل على المستوى القومي من نحو ٦٠ ألف جنيه مصري في الثمانينات إلى حوالي ١٠٣ ألف جنيه في أواخر التسعينات. و هو ما ترتب عليه انخفاض متوسط مرونة التشغيل للنتائج على مستوى الاقتصاد القومي خلال ذات الفترة و هو ما يشير إلى أن النمو الذي تحقق خلال تلك الفترة لم يساهم بشكل ملموس في التخفيض من وطأة مشكلة البطالة، بمعنى آخر أن النمو لم يكن على أساس فنون إنتاجية كثيفة العمل.

كذلك تكشف مراجعة نمط توزيع الاستثمارات بين الإنتاج الموجه للبيع في السوق المحلية و بين التصدير أن هناك اتجاهاً عاماً لتفضيل السوق الداخلي.

---

(١) د/ سميحة فوزي، "سياسات الاستثمار و مشكلة البطالة في مصر"، المرجع السابق.

و أخيراً يكشف نمط توزيع الاستثمارات بين المشروعات الصغيرة و كبيرة الحجم أنه بينما تعد المشروعات الصغيرة مسئولة عن توظيف أكثر من نصف العمالة بالقطاع الصناعي بنسبة ٥٤% إلا أن نصيبها في الاستثمارات لا يتعدى ١٤% طبقاً لتقارير البنك الدولي<sup>(١)</sup>.

في ضوء التحليل السابق، يمكن الانتهاء إلى أن تدني مستوى الاستثمار بالإضافة إلى عدم كفاءة تخصيص هذه الاستثمارات من ناحية أخرى، قد لعبا دوراً أساسياً في انخفاض الطلب على عنصر العمالة و هو ما ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة.

إلا أن ذلك لا يعني إنكار أو استبعاد وجود عوامل أخرى تسببت في تفاقم مستويات البطالة و من أهمها: استفاد الآليات التقليدية لاستيعاب العمالة، انحسار الطلب على العمالة في الدول العربية المستوردة لها، انفصال مخرجات التعليم عن احتياجات سوق العمل، ارتفاع معدل نمو قوة العمل مقارنة بمعدل خلق فرص للعمل، وأخيراً جمود و تشوه سوق العمل.

إلا أنه يمكننا إرجاع تدني مستويات الاستثمار الأجنبي في مصر إلى مجموعتين رئيسيتين من الأسباب، المجموعة الأولى خاصة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي من حيث طبيعته و المشاكل التي اكتتفت تطبيقه في مصر. بينما

---

(<sup>١</sup>)The World Bank annual report, "infrastructure for development",30<sup>th</sup> June 1994.

ترتبط المجموعة الثانية بالمشاكل التي تحد من جاذبية مناخ الاستثمار و تمارس تأثيراً معاكساً على كفاءة المستثمرين و قدرتهم التنافسية.

### **المجموعة الأولى: المشاكل المرتبطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي:**

على الرغم من أن برنامج الاقتصادي الذي بدأ في أوائل التسعينات قد أكد على التوجه نحو تقليص دور الدولة و تزايد الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك و رائد للنمو، إلا أن استجابة القطاع الخاص كانت و ما زالت محدودة بالنسبة للأهداف التنموية المنشودة من حيث رفع معدلات النمو و التشغيل و زيادة الاندماج في السوق العالمية. كما تعد أيضاً محدودة مقارنة بالمستويات المحققة في العديد من الدول ذات الظروف الاقتصادية المشابهة.

و يمكن تفسير ضعف استجابة الاستثمار الخاص بالطبيعة الانكماشية لمكون التثبيت الاقتصادي في برنامج الإصلاح، و بتباطؤ تنفيذ المكون الخاص بالإصلاح الهيكلي. و لا يمكن قبول تفسير هذا النمط السلوكي أو هذه الاستجابة الحذرة بظاهرة "الانتظار و الترقب" "wait & see" المتعارف عليها في معظم تجارب الإصلاح الاقتصادي، حيث تشير معظم هذه التجارب أن فترة الانتظار عادة ما تتراوح بين ثلاث و أربع سنوات كما حدث في المكسيك و تشيلي و بوليفيا<sup>(1)</sup>.

---

(<sup>1</sup>)Samiha Fawzy, "The Business Environment in Egypt", The previous refrence.

فمن ناحية، على الرغم من نجاح سياسة التثبيت الاقتصادي التي طبقتها مصر في النصف الأول من التسعينات في تحقيق التوازن النقدي و المالي، إلا أن طبيعتها الانكماشية قد فرضت قيوداً أو سقوفاً عليا على إمكانية زيادة معدلات الاستثمار الخاص. و بذلك عجزت الزيادة في الاستثمار الخاص عن تعويض الانخفاض في الاستثمار العام و عن خلق فرص عمل جديدة، و ذلك في الوقت الذي تخلت فيه الدولة جزئياً و بالتدريج عن سياستها في تشغيل العمالة الداخلة إلى سوق العمل. أضف إلى ذلك الظروف الانكماشية التي مر بها الاقتصاد المصري في أعقاب عامي ١٩٩٧، ٢٠٠١ و التي أدت إلى تراجع معدلات النمو و إلى تأجيل المستثمرين لقراراتهم الاستثمارية لحين تحسن الأوضاع الاقتصادية.

من ناحية أخرى، لم يحقق المكون الخاص بالإصلاح الهيكلي مستوى مقبولاً من التقدم مقارنة بالإصلاح المالي و النقدي، و نقصد بذلك تحرير التجارة الخارجية و رفع مستوى أداء القطاع العام و تنفيذ برنامج الخصخصة بشكل سليم و تحسين كفاءة الجهاز المصرفي و القطاع المالي و إصلاح النظام الضريبي و الإصلاح المؤسسي. و كلها أمور أو شروط ضرورية لأية

سياسة اقتصادية تستهدف تشجيع الاستثمار الخاص ليتولى قيادة عملية النمو و التنمية<sup>(١)</sup>.

### المجموعة الثانية: المشاكل المرتبطة بمناخ الأعمال:

توضح المتابعة الدقيقة لمجريات الأمور في الاقتصاد المصري أن الحكومة قد بذلت خلال العقدين الماضيين جهوداً ملموسة لتذليل العقبات أمام الاستثمار الأجنبي و قد أسفرت تلك المبادرات عن تحسن في مناخ الأعمال في مصر. إلا أنه على الرغم من هذه الخطوة الايجابية مازالت قدرة مناخ الأعمال في مصر على جذب الاستثمار الأجنبي ضعيفة مقارنة ببعض الدول المنافسة.

و قد أوضحت التقارير الدولية حول مدى جاذبية مناخ الأعمال في مصر، أنه على الرغم من تلك الجهود فمازالت هناك مجموعة من القيود و المشاكل التي تحد من تزايد معدلات الاستثمار و تؤثر بشكل سلبي على كفاءته و قدرته التنافسية.<sup>(٢)</sup>

و يمكن رصد أهم هذه المشاكل التي تعوق الاستثمار الخاص على

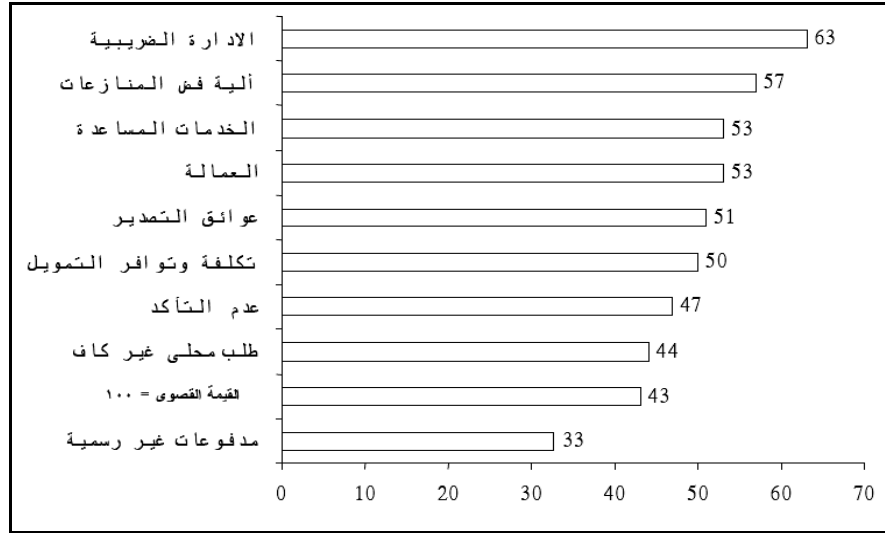
النحو التالي:

---

(١) د/ نجلاء الأهواني، "الفقر و التشغيل و صنع السياسات في مصر: الملامح العامة"، العدد الأول، مكتبة منظمة العمل الدولية، القاهرة، ٢٠٠١.

(٢) Egypt in the global economy: strategic choices for savings, investments, and long term growth", doing business, 1<sup>st</sup> march 1998.

- ١- تعقد الإدارة الضريبية: حيث يشير المستثمرون إلى أن التعامل مع أجهزة الإدارة الضريبية يؤدي إلى ضياع كثير من الوقت و الجهد، و هو ما يتم ترجمته من وجهة نظرهم في صورة ارتفاع في التكاليف.
- ٢- قصور و بطء آليات فض المنازعات، إذ يصل متوسط الوقت اللازم لفض أي نزاع في المحاكم حوالي أربع سنوات.
- ٣- غياب و قصور مستوى الخدمات المساعدة، و هذه تشمل مثلاً مراكز التدريب و المعامل الخاصة بمنح شهادات الجودة و المنشأ.
- ٤- ارتفاع تكلفة العمل نتيجة لانخفاض إنتاجيته و ارتفاع قيمة التأمينات الاجتماعية.
- ٥- عدم توافر قاعدة معلومات تفصيلية عن الأسواق الخارجية.
- ٦- صعوبة التصدير بسبب المغالاة في سعر الصرف و تعقد إجراءات استرداد الضرائب الجمركية.
- ٧- صعوبة الحصول على التمويل و ارتفاع تكلفته.
- ٨- عدم استقرار و وضوح السياسات الاقتصادية.
- ٩- ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية. (شكل ٢).



Source: ECES working paper no.34

## شكل (٢): أسباب ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية.

و تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن تاريخ هذا الاستبيان يرجع إلى عام ١٩٩٨، إلا أن معظم المشاكل التي أشار إليها المستثمرون مازالت قائمة فيما عدا بعض الاستثناءات الايجابية و السلبية.

فمن الناحية الايجابية أصبحت شكاوى المستثمرين من المغالاة في سعر الصرف في غير محلها بعد التخفيضات المتتالية في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

أما من الناحية السلبية فان هناك بعض المشاكل التي ازدادت حدتها مثل تراجع الثقة في السياسات الاقتصادية كرد فعل لبطء و عدم اتساق بعض



هذه السياسات في مواجهة ما اصطلح علي تسميته بأزمة الركود و التباطؤ. و كذلك ضعف القوة الشرائية للسوق المحلي.

و يمكن إجمال ما تقدم في أن الانكماش الذي ألقى بظلاله على السوق المصري في بداية التسعينات من القرن الماضي بسبب برنامج التثبيت الاقتصادي وأواخر نفس هذا العقد أيضاً، و كذلك تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي و استمرار معاناة المستثمرين من بعض المشاكل في مناخ الاستثمار، قد تكاثفت هذه العوامل لتؤدي في النهاية إلى كبح معدلات نمو الاستثمار الأجنبي.

و ننتقل الآن إلى أسباب وجود أنماط للاستثمار لا تساهم بشكل ملموس في تخفيف مشكلة البطالة. و نعتمد في ذلك على تحليل سياسات و حوافز الاستثمار المسئولة عن التحيز لاستخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال، و تلك التي تدفع إلى تفضيل الإنتاج للسوق المحلية على حساب التصدير، كذلك سوف نتناول السياسات التي تحول دون انطلاق و نمو الصناعات الصغيرة كثيفة العمل.

#### ١- أسباب تحيز الاستثمار ضد الفنون الإنتاجية كثيفة العمالة:

يمكن إرجاع أسباب تفضيل المستثمرين استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال إلى هيكل الأسعار النسبية لرأس المال و العمل السائد في التسعينات. و الذي ترتب عليه انخفاض السعر النسبي للعنصر الأول مقارنة

بالتالي. فمن ناحية، دفع وجود سعر سلبي في الماضي بالإضافة إلى المغالاة في سعر صرف الجنيه المصري في مقابل الدولار الأمريكي (و التي قدرت بنسبة تتراوح ما بين ٢٠% إلى ٣٠% خلال عقد التسعينات<sup>(١)</sup>) وكذلك انخفاض معدل التعريفية الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة، كل ذلك أدى إلى انخفاض السعر النسبي لرأس المال.

و في المقابل على الرغم من انخفاض الأجور الاسمية للعمل، إلا أن انخفاض إنتاجية العمل و جمود القواعد غير الأجرية في سوق العمل - ارتفاع التأمينات على العمل - قد دفعا إلى ارتفاع التكلفة النسبية لعنصر العمل. و ترتب على هاتين الحقيقتين انحياز الاستثمار إلى استخدام الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال.

## ٢ - أسباب تحيز الاستثمار ضد الإنتاج الموجه للتصدير:

يرجع ضعف الأداء التصديري في مصر إلى أن حوافز الاستثمار أدت إلى تشوه العلاقة بين السوق الداخلي و أسواق التصدير أو بين أسعار السلع في السوق المحلية و أسعارها في السوق الدولية.

فقد دفعت التعريفية الجمركية المرتفعة على السلع النهائية و تعقد إجراءات الاسترداد الجمركي للضريبة الجمركية على المدخلات الوسيطة -

---

(<sup>١</sup>) Ahmed Galal and Samiha Fawzy, " Egypt's export puzzle", the Egyptian center for economic studies, policy view point no. 9, 2001.

والممنوحة للمصدرين - إلى تفضيل المستثمرين الإنتاج للسوق المحلية على حساب التصدير. و تأكيداً لذلك أوضحت بعض الدراسات أن ربحية المنتج الذي يبيع إنتاجه في السوق المحلي بين ٢٥% إلى ٦٠% بينما لا تتعدى ربحية المنتج الذي يصدر كل إنتاجه نسبة ١٩%<sup>(١)</sup>.

### ٣- أسباب التحيز ضد المشروعات الصغيرة:

توضح العديد من الدراسات أن الصناعات الصغيرة في مصر تعاني بشكل أكثر حدة من المشروعات الكبيرة الحجم من أوجه القصور في مناخ الأعمال. و يظهر ذلك بشكل واضح بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالضرائب و فض المنازعات و الحصول على التمويل، بينما على النقيض تقل حدة المشاكل المرتبطة بقوة العمل في هذه المشروعات مقارنة بالمشروعات كبيرة الحجم<sup>(٢)</sup>. و بالإضافة إلى ما تقدم، تعاني هذه الوحدات الإنتاجية من تحيز سياسات و حوافز الاستثمار لصالح المشروعات كبيرة الحجم. فعلى سبيل المثال، كثير من الإعفاءات الضريبية مثل تلك الممنوحة للمشروعات المتوطنة في المناطق الحرة و تلك الممنوحة للشركات المساهمة المسجلة في البورصة، لا تتمتع بها إلا المشروعات كبيرة الحجم. فضلاً عن ذلك فإن المغالاة في الضمانات المطلوبة للحصول على القروض تمثل في حد ذاتها

---

(<sup>١</sup>)Ahmed Galal & Samiha Fawzy, "Egypt's export puzzle", The previous refrence.

(<sup>٢</sup>)World Bank, "Private sector in Egypt: The status and the challenge". Washington D.C., 1994.

قيداً على المشروعات صغيرة الحجم مما يحول دون حصولها على التمويل المناسب.

و بشكل عام يمكن القول أنه على الرغم من أن تعدد الإعفاءات و الحوافز يعد أهم سمة للقوانين المنظمة للاستثمار في مصر، إلا أن معظم هذه القوانين تكاد تكون خالية من أية حوافز للمشروعات الصغيرة.

و اجمالاً لما سبق، نستطيع أن نلاحظ أن الفنون الإنتاجية المستخدمة في المشروعات الاستثمارية في مصر غالبيتها لا تراعي الظروف المختلفة لبيئة التشغيل مما يسبب العديد من المشاكل و عدم تحقق الآمال المعقودة عليها، فالاستعانة بتكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال و لا تعتمد على الأيدي العاملة بكثرة لا تساهم في حل أزمة البطالة، فإجمالي ما قد أتاحت تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة من فرص العمالة منذ ١٩٧٠/١/١ إلى ٢٠٠٥/١٢/٣١ بلغ وفقاً لدورية البنك الأهلي حوالي ٢٣ مليون فرصة أي أن ما تم توفيره من فرص عمل عبر الاستثمار الأجنبي المباشر يعادل أقل من ١,٣% من فرص العمل المتاحة، مما يوضح مدى ضعف درجة مساهمة هذه الاستثمارات في حل أزمة البطالة في مصر<sup>(١)</sup>.

---

(١) نسرين نصر الدين، رسالة دكتوراه عن "الاستثمار الأجنبي في مصر المعاملة و المحصلة ١٩٧٥-١٩٩٥"، ص ٢٥١، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦.

أى أن مقدار ما أتاحه الاستثمار الأجنبي المباشر من وظائف لا يتناسب بأى حال مع الحجم المطلوب من الوظائف في مصر، و مما قوى هذا الاعتقاد في الأذهان أن الاتجاه الأكبر للاستثمار الأجنبي أصبح موجهاً لشراء أصول قائمة بالفعل و ليس إقامة مشروعات جديدة، كما أن هذه الاستثمارات لم تذهب إلى المناطق الجديدة المحتاجة أو إلى الصعيد و إنما تركزت في المدن و المناطق المتحضرة بالفعل. كما أن غالبية هذه الاستثمارات استهدفت قطاع البترول في الأساس باعتباره محل الاهتمام الأكبر للشركات العالمية، و هو استثمار تعديني يتوجه إلى المصادر الطبيعية التي من الممكن أن تنضب أو تجف في أى وقت. و هذا النوع من الاستثمار لا يساهم في إحداث تنمية مستدامة و فرص عمل قائمة طوال الوقت.

أما بخصوص البيانات الرسمية و غير الرسمية عن ظاهرة البطالة الموجودة في مصر فنستطيع أن نكتشفها من خلال قراءتنا للبيانات التالية.

فمثلاً، في بيان الحكومة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، أشار البيان إلى أن عدد المؤمن عليهم في القطاع غير الحكومي قد زاد بمقدار ٦٤٢,٣ ألف في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. كما تم تعيين ٧٣,٥ ألف في الجهاز الحكومي، أى أن مجموع الزيادة في العاملين في القطاعين معاً ٧١٥,٨ ألف عامل.

الا أنه في مقابل هذه البيانات، تشير بيانات البنك المركزي المأخوذة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء إلى أن إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ قد بلغ ١٩,٧ مليون عامل مقارنة بنحو ١٩,٣

مليون في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. أى أن الزيادة التي حدثت في عدد المشتغلين في جميع القطاعات هي ٤٠٠ ألف فقط بحسب البنك المركزي المصري و ليست ٧١٥,٨ ألف كما أشار بيان الحكومة<sup>(١)</sup>.

و للعلم، فإن برنامج الرئيس في الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام ٢٠٠٥ كان من التزاماته توفير ٤,٥ مليون فرصة عمل خلال فترة ولايته الجديدة بواقع ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً، أن ما تحقق عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ -٤٠٠ ألف فرصة عمل- لا يزيد عن ٥٣,٣% من المستهدف وفقاً للبرنامج المذكور.

و قد ارتفع معدل البطالة في مصر من ١٠,٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ١١,٢% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وإذا كانت قوة العمل قد زادت من ٢٠,٩ مليون شخص عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢١,٨ مليون عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بزيادة قدرها ٩٠٠ ألف شخص يمثلون الداخلين في سوق العمل حسب بيانات الحكومة، فإنه من غير المعقول هذا التضارب الواضح في بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء و المنشورة في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي (نوفمبر ٢٠٠٦) و التي قد أشارت إلى أن تعداد قوة العمل المصرية من العاملين و المتعطلين معاً بلغ ٢١,٨ مليون عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و نفس مستواه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و كأنه لم يدخل لسوق

---

(١) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر، ٢٠٠٦، ص ١١٩.

العمل أى شخص و هو تلاعب صريح في البيانات يستهدف تقليل معدل البطالة من خلال إلغاء دخول ما يقرب من مليون عامل جديد إلى سوق العمل بحثاً عن فرصة عمل.

و لو أضيف الداخلون الجدد لسوق العمل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الذين حذفتم البيانات الرسمية بغرابة شديدة إلى عدد العاطلين الذين اعترفت بهم في نفس العام -٢,١ مليون عاطل- فان عدد العاطلين يمكن أن يرتفع إلى ٣,١ مليون عاطل و يرتفع معدل البطالة إلى ١٣,٦% من قوة العمل و معدل يقل عن نصف معدل البطالة الحقيقي في مصر وفقاً لكثير من الدراسات المستقلة.

و قد تم الكشف أيضاً عن تزيف البيانات الرسمية بشأن البطالة و الذي اتضح عند إعلان الحكومة عن البرنامج القومي للتوظيف لشغل ١٧٠ ألف وظيفة حكومية التي تم الإعلان عنها عام ٢٠٠١ و بلغ عدد من تقدموا لسحب الاستثمارات ٧ مليون شخص رغم أن العائد من الوظيفة لا يغري إلا المضطرين من العاطلين فقط.

كذلك البيانات الرسمية تقول أن معدل البطالة بلغ ١٠,٦% لعام ٢٠٠٥ و أن قوة العمل المصرية لا تزيد عن ٢٠,٧ مليون شخص لعام ٢٠٠٥. بينما تشير بيانات البنك الدولي في تقريره في تقريره عن مؤشرات التنمية لنفس العام إلى أن قوة العمل المصرية هي ٢٦,٧ مليون بزيادة قدرها

٦ مليون عن البيانات الرسمية المصرية و يمكن إضافة رقم ال٦ مليون إلى ال٢ مليون عاطل طبقاً لبيانات الحكومة ليكون الإجمالي ٨ مليون عاطل أى بمعدل ٣٠% من قوة العمل المصرية.

و بالنسبة للتقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ فقد ورد فيه أن " قد أدى نمو عدد المشتغلين بمعدل ٣,٢% ، و بما يفوق معدل النمو في قوة العمل ٢,٤% إلى انخفاض معدل البطالة بقدر طفيف ليبلغ ٩,٥% خلال هذه السنة ٢٠٠٥/٢٠٠٤، مقابل ١٠% للسنة المالية السابقة"<sup>(١)</sup>.

بينما تشير إحصاءات المركز المصري للدراسات الاقتصادية إلى أن قوة العمل في مصر بلغت ٢١,٦ مليون عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و أن نسبة عدد العاطلين بلغ ١٠,٦% من إجمالي القوى العاملة المصرية<sup>(٢)</sup>.

ثم يعود البنك المركزي المصري في تقريره عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليشير إلى " ارتفع عدد المشتغلين بما يزيد عن ٦٠٠ ألف فرد.....وتراجع معدل البطالة إلى ١٠% مقابل ١٠,٣% خلال السنة المالية السابقة"<sup>(١)</sup>

---

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، المقدمة.

(٢) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، النشرة الإحصائية، ٢٠٠٧.



## بعد هذه البيانات المذكورة، كيف لنا أن نفسر هذا التناقض الواضح في البيانات المتاحة ؟

نستطيع أن نستنج من الصفحات السابقة أن أزمة البطالة كانت بالفعل موجودة قبل وجود الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨. إلا أننا نواجه مشكلة حقيقية في مصر إذا ما حاولنا أن نضع أيدينا على الحجم الحقيقي لمعدل البطالة في مصر، إذ تعاني مصر من نقص كبير بخصوص البيانات الرسمية الحقيقية الخاصة بأزمة البطالة كما أن البيانات التي يمكن توافرها لا نستطيع أن نعول عليها بسبب عدم دقتها و كذلك بسبب تضارب البيانات الرسمية مع البيانات الغير الرسمية الصادرة عن دراسات مستقلة و نستطيع أيضاً أن نلاحظ التضارب بين البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة مع بعضها..!!

### ثانياً : مشكلة البطالة في مصر بعد وقوع الأزمة:

أما بالنسبة لوضع سوق العمل و التشغيل بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، فإننا نستطيع أن نعتبر الأثر السلبي على التشغيل من أهم و أخطر تبعات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد المصري. فوفقاً للتقارير الرسمية ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٩,٣٧% مقابل ٩,٠٤% في ذات الربع من العام السابق له<sup>(١)</sup> وهذا وفقاً للتقارير الرسمية المعلنة و التي لا نستطيع أن نجزم بصحة

(١) تقرير وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩.

بياناتها كما سبق وأن أشرنا في الصفحات السابقة- و يمكن تحديد الآليات التي يمكن أن تؤثر من خلالها الاقتصادية العالمية على أوضاع التشغيل في مصر في ثلاث آليات و هي: تراجع معدل نمو النشاط الاقتصادي، تسريح العمالة الزائدة، و عودة العاملين المصريين من الخارج.

فخلال الستة أشهر التي أعقبت الأزمة مباشرة - من أكتوبر ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩، تراجع معدل النمو الحقيقي للنواتج بثلاث نقاط مئوية عن العام المالي السابق له حيث بلغ ٤,٢% مقارنة ب ٧,٢% خلال الستة أشهر المناظرة في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨<sup>(١)</sup>. و على الرغم من هذا التراجع فان الاقتصاد المصري يعد من أقل الاقتصادات تأثراً بالأزمة مقارنة بدول أخرى دخلت بالفعل في دائرة الركود الاقتصادي و تصاعدت فيها معدلات البطالة بشدة.

يشير التقرير الثاني الصادر عن مركز اتحاد التجارة و الخدمات العمالية (the center for trade union and workers' services) (CTUWS) إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على العاملين في مصر. و على الرغم من أن التقرير يغطي فقط أهم الأحداث التي وقعت خلال شهر ابريل ٢٠٠٩ فقط فان فريق مراقبة الأحداث قد أكد أن عشرات من مواقع

---

(١) محمد نور الدين، "الاستثمارات الأجنبية والشفافية في مصر في ظل الأزمة العالمية"، ص ١٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٩.

العمل في مختلف محافظات مصر قد تأثرت بالأزمة خاصة تلك التي في المناطق الصناعية الجديدة التي تفتقد إلى وسائل حماية العاملين.

لقد كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية عما يحدث في سوق العمل السوداني في القطاع الخاص و خاصة في المناطق الصناعية الجديدة على وجه التحديد، و كذلك كشفت الأزمة الاقتصادية عن غياب أي دور لاتحادات رسمية أو هيئات عمالية في هذه المدن الصناعية فمثلاً عدد لجان الاتحادات العمالية في مدينة مثل مدينة السادات لا تتجاوز العشرة على الرغم من وجود أكثر من ألفين من المنشآت العمالية.

و على ضوء هذه النتائج التي توصل إليها الفريق البحثي بمركز اتحاد التجارة و الخدمات العمالية، فان عدد ٦١٠٠ عامل تقريباً قد تركوا عملهم خلال شهر ابريل ٢٠٠٩ فقط و ذلك في مختلف القطاعات و من ضمنها قطاع الغزل و النسيج و الملابس الجاهزة، قطاع السياحة، قطاع التشييد، قطاع الصناعات الغذائية، الصناعات الخشبية، الصناعات الطبية، الصناعات المعدنية، وكذلك العاملين بالخارج<sup>(١)</sup>.

بخصوص صناعة الغزل و النسيج، فان ٣١٠٠ عامل قد فقدوا وظائفهم حتى وقت صدور التقرير السابق و ذلك إما بفصلهم من عملهم

---

(<sup>١</sup>) "impact of the crisis on Egyptian workers", center for trade union and workers services, report 2, April 2009.

بطريقة مباشرة أو بإعطائهم إجازة مفتوحة<sup>(١)</sup>. ذلك بالإضافة إلى قرار إغلاق بعض الشركات إغلاقاً تاماً و طرد العاملين منها مع عدم إعطائهم مستحقاتهم التي قد تكون على هيئة مرتبات متأخرة أو مكافآت و إذا تم إعطاء هذه المكافآت فإنها تتأخر أو يخصم منها. كما أن العقوبات توقع على العاملين في بعض المؤسسات لأتفه الأسباب و يتم إجبارهم على العمل أوقات إضافية.

و في قطاع السياحة، فإن حوالي ٢٧٠ من العاملين في هذا القطاع قد فصلوا من أعمالهم. و قد تبني أصحاب شركات السياحة و ملاك الفنادق سياسة زيادة فترات الأجازات المفتوحة غير مدفوعة الأجر و تخفيض مكافآت نهاية الخدمة مع زيادة العقوبات الموقعة على العاملين<sup>(٢)</sup>.

أما ما يخص صناعة التشييد و الصناعات الخشبية، فقد تم فصل حوالي ٤٠٠ من العاملين الرجال و النساء عن طريق منحهم المعاش المبكر. كما أن بعض خطوط الإنتاج قد توقفت كما في صناعة الأسمنت<sup>(٣)</sup>.

و يذكر التقرير أيضاً أن المصانع قد قامت بتخفيض الأجور و حوافز الإنتاج و المكافآت. كما أن بعض أصحاب المصانع قد قاموا بتهديد

---

(١) هبة عسكر، عمال النسيج في مصر أول ضحايا شبح الأزمة المالية،

<http://www.moheet.com>

(٢) "تأثيرات الأزمة المالية العالمية على العمال في مصر"، دار الخدمات النقابية العمالية،

التقرير الثاني، أكتوبر ٢٠٠٩.

(٣) "Impact of financial crisis on Egyptian workers", the previous reference.

الموظفين بعدم تجديد عقودهم إذا لم يرضخوا لشروطهم الخاصة بتخفيض الأجر عند توقيع العقود الجديدة.

و بخصوص قطاع البنوك فعلى الرغم من أن فريق البحث لم يلاحظ حدوث حالات فصل من البنوك المصرية خلال الشهر الذي أجري عليه البحث -ابريل ٢٠٠٩- إلا أنهم سجلوا بعض الإجراءات التي قامت بها البنوك و التي تشير إلى تأثرها بالأزمة الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

فقد قامت بعض البنوك بفرض رسوم على خدماتها و ذلك للمرة الأولى لمواجهة تأثيرات الأزمة العالمية و تحسين مؤشرات الميزانية السنوية.

و في مجال الصناعات الغذائية، فقد تم الاستغناء عن ٧٠٠ عامل و عاملة و قد قامت إحدى الشركات الزراعية بإجبار العاملين فيها على توقيع شيكات بنكية غير محددة القيمة و توقيع الاستقالات في مقابل بقائهم في العمل.

بالنسبة لقطاع الصناعات الدوائية، فان بعض الشركات القابضة قد قامت بضم بعض شركاتها إلى بعض كما في حالة الشركة القابضة للصناعات الدوائية التي قررت دمج الشركة العربية للأدوية إلى شركة القاهرة للصناعات الدوائية. و قد رفض العاملين بالشركتين هذا الدمج نظراً لما

---

(١) "تأثيرات الأزمة المالية العالمية على العمال في مصر"، المرجع السابق.

يستدعيه ذلك من إعادة هيكلة العمالة في الشركتين، مما نتج عنه توقف الإنتاج الخاص بالمستلزمات الطبية في المنطقة الصناعية بمدينة (قفت) التابعة لمحافظة قنا<sup>(١)</sup>.

كما أن العاملين لم يتسلموا أجورهم لشهري فبراير و مارس ٢٠٠٩ بحجة تطوير المصنع. و على الرغم من أن الشركة لم تقم بفصل العاملين بالمصنع إلا أنها قامت بإعطاء بعضهم أجازات مفتوحة بدون مرتب و أوقفت دفع مبلغ ٧٥ جنيه مصري الذي كان يعطى للعاملين كبديل سفر اعتباراً من شهر يناير ٢٠٠٩. و قد هددت الإدارة العاملين بالفصل إذا قاموا بمحاولة تأسيس اتحاد لهم و لذلك فقد تخلى العاملون عن هذه الفكرة التي كانوا ينوون تنفيذها.

و في قطاع الصناعات المعدنية فإن فريق العمل بمركز اتحاد التجارة و الخدمات العمالية قد سجل عملية فصل ٥٥٠ عامل و قد أجبرت الشركة عاملها على توقيع عقود جديدة بمرتبات مخفضة.

و قد قدر الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة و الإحصاء عدد العاملين المصريين بالخارج ب ٣,٥ مليون فرد يعمل منهم في منطقة الخليج حوالي ٢,١٨ مليون و يعمل حوالي ١,٣٢ مليون في أوروبا، استراليا، كندا، و الولايات المتحدة.

---

(١)"Impact of financial crisis on Egyptian workers", the previous reference.

إلا أن التقرير الشهري لمركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء قد سجل هبوط المؤشرات العامة للطلب على العمالة المصرية إلى ٣٦٢ نقطة فقط مقارنة ب ٦٣٨ نقطة قبل ذلك.

كما أن الطلب على الحاصلين على الشهادات الجامعية على المستوى الداخلي و الخارجي قد هبط إلى ٢٥٧ نقطة مقارنة ب ٨٢٠ نقطة.

و قد توقع المدير العام لمنظمة العمل العربية في هذا الوقت ٣٠% نسبة هبوط لقوى العمل في الخليج لعام ٢٠٠٩ و ذلك لصالح العمالة من أوروبا الشرقية.

و قد بدأت الولايات المتحدة و بعض دول الخليج في تخفيض العمالة بدرجات مختلفة تتراوح ما بين ١٥% و ٤٠% و ذلك على الرغم من أن هذه البلدان لم تقم بالتخلص من العاملين بها بصورة مباشرة<sup>(١)</sup>.

كان هذا العرض الذي تضمنه تقرير اتحاد التجارة و الخدمات العمالية الصادر عن شهر ابريل عام ٢٠٠٩ يعبر عن حال العمال في مصر في عدد من المجالات، و هو عرض لموقف العمال بصفة عامة دونما تحديد إذا كانت هذه المجالات تابعة للقطاع العام أو الخاص. و لما كانت دراستنا تركز على الأعمال التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذا كان لابد لنا من أن نعرض

---

(<sup>١</sup>) "impact of financial crises on Egyptian workers, previous reference.

بشكل خاص ما حدث للعمال في المجالات التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

ففي قطاع السياحة، أكد مساعد أول وزير السياحة السابق أن الأزمة المالية أثرت سلباً على القطاع السياحي المصري حيث بلغت نسبة الانخفاض في الحركة السياحية الوافدة إلى مصر في الأشهر الأولى لعام ٢٠٠٩ إلى ٤,١٣% (١).

و بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر العاملة في مجال الفنادق قد شهدت تآثراً ملموساً على أرض الواقع كما يلي:

(١) في شركة (care clean) لنظافة الفنادق بأسوان و التي يبلغ عدد عمالها ٤٨٠ عامل و تعمل في مجال جمع القمامة و تنظيف الفنادق بأسوان، تم فصل عدد من العمال بدعوى فسخ بعض العقود بالفنادق مع صرف شهر واحد لمن تم فصلهم كمكافأة نهاية الخدمة.

هذا و قد تم أيضاً تخفيض الحوافز من ٢٥% من الأساسي إلى ٢٠% من الأساسي و لا يوجد تأمين صحي للعمال و تم تخفيض ما كان يصرفه العمال تحت بند العلاج من ٢٥ جنيه إلى ٢٠ جنيه (٢).

---

(١) محمود العربي، "تأثيرات الأزمة المالية العالمية علي العمال في مصر"، جريدة الغد العدد ١٩٢، الصادر في ٢٨/٥/٢٠٠٩.

(٢) "تأثيرات الأزمة المالية العالمية على العمال في مصر"، المرجع السابق.



(٢) في فندق (moon light) العائم بأسوان، كان عدد عمال الفندق ١٤٠ عامل منهم ٢٥ عاملة و بسبب الأزمة الاقتصادية تم تخفيض عدد عمال الورديات و هو ما أدى إلى الاستغناء عن ٥٠ عاملاً، و لم يتخذ العمال أى إجراءات ضد ذلك و لكن اكتفوا فقط بصرف ٣ شهور كمكافأة نهاية الخدمة، و تم زيادة عدد ساعات العمل إلى ١٢ ساعة يومياً دون صرف أى إضافي<sup>(١)</sup>.

(٣) في فندق (ISIS) العائم بأسوان، عدد عمال الفندق ٩٠ عامل قامت إدارة الفندق بتخفيض نسبة ١٢% من أرباح الفندق بالإضافة إلى الإكرامية التي يحصل عليها العمال من النزلاء. فقد كانت في الشهور السابقة تعادل نصف قيمة المرتب و اعتباراً من الأول من ابريل ٢٠٠٩ أصبحت لا تزيد عن ربع قيمة المرتب، و هو ما أدى إلى تقدم بعض العاملين باستقالاتهم<sup>(٢)</sup>.

(٤) في فندق ميليا الفرعون، و الذي تملكه شركة ميليا الأسبانية بمدينة الغردقة، تم فصل ١٢٠ عاملاً في الثامن من مايو ٢٠٠٩ مع صرف مبلغ ٧٥٠ جنيه كمكافأة نهاية الخدمة لكل عامل و أكد العمال البالغ عددهم ١٢٦٠ عاملاً أن إدارة الفندق قد قامت بتخفيض العمال إلى ١٠٠٠ عامل فقط في بداية يونيو ٢٠٠٩ و صرف مبلغ ٥٠٠ جنيه لمن

---

(١) محمود العربي، المرجع السابق.

(٢) محمود العربي، المرجع السابق.

تم تسريحهم و البالغ عددهم ١٤٠ عامل ليصل إجمالي من تم تسريحهم ٢٦٠ عامل، كما تم تخفيض نسبة ١٢% (و هي نسبة العمال من الخدمة التي يحصل عليها الفندق) من ١٥٠ قرشاً إلى ٧٥ قرشاً بدايةً من شهر مايو ٢٠٠٩<sup>(١)</sup>.

(٥) في شركة هيرتز ترانسبورت، التي يملكها مجموعة من المستثمرين و التي تتبع شركة هيرتز الألمانية بمدينة الغردقة و التي يعمل بها ١٤٠٠ عامل، قامت إدارة الشركة بدءاً من شهر يونيو ٢٠٠٩ بوقف صرف بدل الورديات الليلية و البالغ قيمتها ٧٥ جنيه كان يتم صرفها لمن يعمل ورديات ليلية لمدة ٣٠ يوماً متصلة كما قررت الإدارة زيادة أيام الأجازات الغير مدفوعة الأجر إلى ١٢ يوماً شهرياً بدءاً من سبتمبر ٢٠٠٩، ووقف صرف الوجبات الغذائية يومي الاثنين و الخميس من كل اسبوع.

(٦) في فندق نيورندسور ريزورت بالغردقة و الذي تملكه شركة رندسور الأسبانية و يعمل به ٦٥ عاملاً، قامت إدارة الفندق بوقف صرف ساعات العمل الإضافية بدءاً من شهر يونيو ٢٠٠٩ و الاستغناء عن ١٨ عاملاً ووقف صرف بدل السفر و تخفيض نسبة ١٢% من جنيبه واحد إلى ٢٥ قرش، كما ارتفعت نسبة الجزاءات حتى وصل الخصم إلى ١٥٠

---

(١) دار الخدمات النقابية والعمالية في مصر، "تأثيرات الأزمة المالية العالمية علي العمال في مصر"، التقرير الثامن، أكتوبر ٢٠٠٩.

و ٢٠٠ جنيه شهرياً من عدد كبير من العمال حتى وصلت نسبة الخصم من عمال الوردية الواحدة إلى أكثر من ١٥٠٠ جنيه (١).

بالنسبة لقطاع الغزل و النسيج، فقد أكد تقرير أصدره مركز الأرض لحقوق الإنسان حول "تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري و حقوق العمال" أن أوضاع عمال النسيج هي الأسوأ في مصر حيث قامت الشركات بتصفية العمال و تخفيض مرتباتهم رغم أن قطاع النسيج من أهم القطاعات في مصر حيث يضم أكبر عدد من العمال. و يتعرض هذا القطاع لأزمة شديدة جاءت بها الأزمة الاقتصادية العالمية لتزيدها سوءاً و انعكس ذلك على العمال، حيث تعتبر مرتبات عمال النسيج من أقل المرتبات في مصر إلى جانب ساعات العمل التي تصل إلى ١٠ و ١٢ ساعة يومياً بالإضافة إلى الظروف الغير آدمية التي تصل إلى درجة العبودية من خلال تعامل إدارات المصانع مع العمال و الصمت الشديد من جانب مؤسسات الدولة خاصة وزارة القوى العاملة و الاستثمار على هذا الوضع و الدور المتخاذل للنقابات العمالية (٢).

---

(١) دار الخدمات النقابية و العمالية في مصر، المرجع السابق.

(٢) هبة عسكر، المرجع السابق.

هذا بالنسبة للوضع العام لقطاع الغزل و النسيج في مصر، أما إذا درسنا الوضع بشئ من التفصيل بالنسبة لشركات هذا القطاع التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر فإننا نجد أمامنا بعض النماذج التالية:

(١) في شركة (Glob) للغزل و النسيج و الصباغة بمدينة السادات و التي يملكها مستثمر تركي الجنسية، أضرب أكثر من ١٢٠٠ عامل من عمال الشركة يوم الخميس ٧ مايو ٢٠٠٩ و ذلك بعد رفض المستثمر مالك الشركة زيادة مرتبات العاملين التي وعد بها العمال قبل ذلك بستة أشهر.

كان المستثمر التركي قد بدأ نشاطه في مدينة السادات منذ عام ٢٠٠٨ و قام بتعيين أكثر من ١٠٠٠ عامل بمرتبات تتراوح ما بين ٢٥٠ و ٤٠٠ جنيه مع وعد للعمال بزيادة المرتبات بعد مرور ستة أشهر من التشغيل، إلا أنه عاد و رفض ذلك بحجة أن هناك أزمة مالية عالمية أثرت على الشركة و هو ما نفاه العمال مؤكدين أن إنتاج الشركة في تزايد مستمر و أن صفقات التصدير لا تتوقف للعديد من دول العالم. و قد بدأ إضراب العمال بعد أن فوجئوا بمنشور من الإدارة يؤكد على رفض صرف أى زيادات و أن مستوى المرتبات الموجود بالشركة هو المتاح و من لا يرضي بذلك فعليه ترك الشركة دون صرف أي مستحقات<sup>(١)</sup>.

---

(١) محمود العربي، المرجع السابق.

(٢) و في مصنع للكثان يقع في المنطقة الصناعية بمدينة قويسنا بمحافظة المنوفية، يبلغ عدد عمال المصنع ٣٠٠ عامل، قام صاحب المصنع الفرنسي الجنسية بإصدار قرار بالعمل وردية واحدة بدل من ثلاث ورديات و فصل ٢٥٠ عامل دفعة واحدة و كذلك عدم صرف حافز الإنتاج لباقي العاملين و قدره ١٣٠ جنيه شهرياً<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لقطاع التشييد و مواد البناء، فقد دفعت الأزمة المالية بشركة ديار القطرية إلى تأجيل إقامة المنطقة الصناعية في برج العرب على مساحة ٥,٥ مليون متر مربع. و كانت تكلفة إنشاء و تشغيل المشروع تصل إلى ١٢ مليار جنيه خلال عشر سنوات مما سيوفر ٥٧ ألف فرصة عمل خلال تلك الفترة.

و في شركة أسمنت حلوان (Portland) التي تملكها الشركة الإيطالية (Italy cement)، أكد العمال على رفض إدارة الشركة صرف أرباح العاملين بنسبة ١٠% التي تبلغ ١٦ شهراً حيث قامت الإدارة بصرف ١٠ شهور فقط بعد إضراب العاملين في ابريل ٢٠٠٩، كما أكد العمال على أن الأزمة المالية الحالية تؤثر على دخول العمالة اليومية التي تمثل نسبة ٩٠% من العمالة الموجودة حيث تم تخفيض ساعات العمل من ١٢ ساعة مقابل ٤٥ جنيه إلى ٨ ساعات مقابل ٣٥ جنيه منذ شهر مارس ٢٠٠٩.

---

(١) مركز الأرض، "عمال النسيج والأزمة الاقتصادية في مصر"، تقرير رقم (٧٧).

وفي قطاع البنوك الأجنبية استمر مسلسل تخفيض العمالة حيث قام المالك اليوناني لبنك بيربوس بتسريح نحو ٦٠ عاملاً أول أكتوبر ٢٠٠٨ ضمن خطة تستهدف تسريح ١٠٠ عامل رغم أن البنك لا تزيد قوة العمل فيه على ١٢٠٠ عامل وذلك بسبب التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للقطاع العقاري فقد وجد المتخصصون أن سوق العقارات المحلية بدأت في التعافي من حالة الركود التي ألمت بها خلال الأزمة المالية العالمية مع تأكيد المقبلين على الشراء من ملائمة الأسعار الحالية لمتطلباتهم حيث أن الطلب على اقتناء مسكن شأن المأكل و المشرب لا يتوقف و أن حالة التردد هي التي أدت الركود الذي سريعا ما سوف يتلاشى و يعود السوق إلى سابق عهده.

يأتي ذلك في الوقت الذي أشارت فيه دراسة عقارية صادرة عن شركة "سينوفيت مصر" إلى أن سوق العقارات لا تزال في حالة ترقب لتأثير الأزمة الفعلي، وتشير الدراسة أن ٧٥% من العينة التي شملها استطلاع الرأي ترى أن الوقت مناسب لشراء عقار جديد لتوقعاتهم بانخفاض الأسعار بسبب الأزمة.

---

(١) دار الخدمات النقابية والعمالية في مصر، المرجع السابق.

## الخاتمة

بعد أن ألقينا الضوء على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على سوق العمل في مصر و خصوصاً ذلك الخاضع للاستثمار الأجنبي المباشر، و قبل ذلك قد عرضنا لمشكلة البطالة و جذورها في مصر قبل حدوث الأزمة. من ذلك نستطيع أن نخرج بالنتائج التالية:

ففي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تتنافس الدول النامية فيما بينها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لدوره في رفع معدلات الاستثمار و خلق فرص عمل جديدة، كما يؤثر هذا النوع من الاستثمار على التشغيل بشكل مباشر و غير مباشر، و ترتبط الآثار المباشرة الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل خاصة إذا ما ارتبط بخلق وحدات إنتاجية جديدة مما يضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد و من ثم يساهم في خلق فرص عمل جديدة.

هذا بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة و التي ترتبط مثلاً بإمكانية خلق فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بنشاط الشركة أو المستثمر الأجنبي -الآثار الانتشارية في نقل التكنولوجيا و الخبرات الفنية و الإدارية و التدريب- و يعد تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات التي تنقل الأثر السلبي للأزمة إلى سوق العمل المصري حيث تقلل من إمكانية خلق فرص عمل جديدة بما يزيد من التحدي أمام الباحثين عن العمل

نظراً لتأثر الاستثمارات المتدفقة باقتصادات الدول الوافدة منها التي عانت من آثار الأزمة بشكل أكبر مما عانت منه مصر.

و قد شهد النصف الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ تراجعاً كبيراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر حيث لم تتعد قيمته ٢,٦ مليار دولار في مقابل ٤ مليار دولار للنصف الأول من العام المالي السابق عليه مسجلاً نسبة تراجع ٣٥%. و بالتالي ساهم هذا التراجع في زيادة نسبة البطالة في مصر عن معدلها الذي كانت عليه قبل حدوث الأزمة.

إلا أن ذلك لا يعني أن الأزمة كانت هي السبب في وجود مشكلة البطالة في مصر، إذ كانت أسباب المشكلة موجودة قبل ذلك بكثير فمشاكل سوق العمل في مصر ذات طبيعة هيكلية موروثية و إن اختزلها في التأثير بالأزمة المالية العالمية يعني الاهتمام بعلاج العرض دون استئصال جذور المرض، كما أنه يعني إعفاء المسؤولين عن السياسات الاقتصادية على مدى عقود طويلة من مسؤولية التأخير في مواجهة تحديات التشغيل بشكل صحيح. فقد كان من الطبيعي بعد حوالي خمس عقود مضت غاب فيها التعامل مع قضية التشغيل من منظور اقتصادي كلي يضع هدف خلق فرص العمل المنتجة و اللائقة و الكافية في بؤرة السياسات القطاعية و الكلية أن يدخل الاقتصاد المصري الألفية الثالثة و سوق العمل به يعاني من اختلالات عديدة أهمها عدم التوافق بين العرض و الطلب من حيث الأعداد و المهارات مما أفرز معدلاً مرتفعاً للبطالة تزامن مع عجز في كثير من التخصصات.